تحولات تخدم قضايانا داخل الساحة الأمريكية

بقلم:
د. بهجت قرني ○

قد يبدو تأثرنا بأحداث بعيدة آلاف الأميال وحتى فرعية، غريبًا وحتى لغزًا. هذا المقال يوضح هذا اللغز لكي نراه فعلًا، خاصة أهمية استخدام الأساليب المناسبة للتعامل معه.

والحالة التي أستشهد بها هي الانتخابات الفرعية، سواء كانت انتخابات بلدية أو وطنية جزئية، في نيويورك أو ولاية ميشيجان.

العامل المشترك بين هاتين الحالتين هو مواجهتهما للوبي الصهيوني «أيباك»، الذي قام بصرف ملايين الدولارات لمنع انتخاب مرشحين من أصول إسلامية أو عربية، والإصرار على انتخاب مرشحين موالين صراحة لإسرائيل، واستخدام الأموال الأمريكية لمساندة المشروع الصهيوني المتطرف الذي لا يبغي فقط مواصلة الاحتلال، بل تدعيمه والتوسع فيه على حساب الدول المجاورة، من لبنان وسوريا وحتى مصر وغيرها.

ألا نتذكر تصريح رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو عندما اقترح على السعودية نقل الفلسطينيين إلى أراضيها لإعطاء المساحة اللازمة للمستوطنين؟ بل إنه بالنسبة إلى مصر الوضع حقيقة أخطر، حيث إن الأمر لا يقتصر على النوايا والتصريحات الإسرائيلية، بل هناك خطط لتوطين الفلسطينيين في جزء من سيناء، من هنا هذه الرابطة المباشرة مع هذه الانتخابات الأمريكية الفرعية.

ولنبدأ بانتخاب زهران ممداني عمدة لنيويورك، وممداني وصل إلى أمريكا في سن الطفولة من بلده أوغندا، ولكنه من أصول هندية، كالملايين من الآسيويين الذين تركوا قارتهم المزدحمة إلى فضاء إفريقي قليل السكان. وبالمصادفة سمعت عن زهران الطفل آنذاك من والده، أستاذ علم الاجتماع السياسي المتميز، والذي كان يقوم بالتدريس في جامعة كولومبيا عندما تقابلنا في أحد المؤتمرات الأكاديمية.

بالطبع لم أكن أعرف حينئذ أن هذا الطفل سيكون له هذا المستقبل السياسي المرموق، والذي، رغم حياته وتعليمه الأمريكي، لا ينسى أصوله في العالم الثالث، وبالتالي تقوم أجندته الانتخابية على مساعدة الفقراء في كل مكان، بدءًا من مدينة نيويورك التي يعاني فيها الفقراء فعلًا، ومن هنا كان تركيزه على أهمية إتاحة الموارد اللازمة في مجالي الصحة والتعليم لمحدودي الدخل، كما أنه يود أيضًا أن يحصل هؤلاء على وسائل مواصلات مجانية وإيجارات سكن منخفضة، وأنجز فعلًا تخفيضًا كبيرًا في مراكز رعاية الأطفال، وهي ضرورة مطلوبة لتمكين الفقيرات من النساء العاملات من الذهاب إلى أعمالهن والحصول على الدخل المطلوب.

أعلن ممداني في حملته الانتخابية حوالي 100 تعهد لمساعدة الفقراء، قام بتنفيذ 18% منها، ولم يتم العام الأول من انتخابه. لكنه يحتاج إلى المال لتنفيذ معظم هذه التعهدات، بينما أن ميزانية نيويورك تعاني من العجز، ومن هنا تأتي أهمية المحافظة على هذه الموارد المالية بدلًا من إرسالها للخارج لمساعدة إسرائيل، التي استفادت من حوالي 300 مليار دولار من المساعدات الأمريكية منذ نشأتها في 1948، وحسب الاتفاق المبرم في 2019 ولمدة 10 سنوات، تتلقى إسرائيل 3.8 مليارات دولار سنويًا، أي 38 مليار دولار بنهاية 2028. هذه هي النقطة المشتركة بين ممداني، عمدة نيويورك، والمرشح المحتمل لمجلس الشيوخ عن أحد دوائر ميشيجان، الدكتور عبدالرحمن محمد السيد.

على العكس من ممداني، عبدالرحمن السيد مولود في أمريكا، وبالتالي من حقه أن يستمر ترشيحه حتى منصب الرئيس الأمريكي. هو من أصل مصري، وهو حاليًا طبيب، ولذلك له مصداقية كبيرة عندما يعلن انتقاده لدور النظام الطبي الأمريكي في معالجة الفقراء على أمل أن تكون وسائل المعالجة والشفاء متاحة.

وفي خطاباته المتعددة يركز على النواحي الاجتماعية، مثل التعليم وإصلاح النظام الضريبي حتى يقوم الأغنياء بدفع نصيبهم من الضرائب، وبالتالي مساعدة ولاية ميشيجان وغيرها في الحصول على الموارد المالية المختلفة للقيام بهذه المهام الاجتماعية، كما أن المطلب الآخر هو عدم تبديد هذه الموارد المالية بإرسالها إلى الخارج، وخاصة إسرائيل التي لا تدافع عن حقها في الوجود كما تدعي، ولكن تستمر في احتلال أراضي الآخرين، بل وتمارس التفرقة العنصرية والإبادة الجماعية.

ومن هنا إعلان هذا العداء المستشري بين اللوبي الصهيوني «أيباك» وكل من ممداني والسيد، بل تحاول أيباك نشر الأخبار بأن كلًا من ممداني والسيد ما هما إلا كارهين لليهود وجزءا من التوجهات العالمية ضد السامية. وبما أن بعض اليهود الأمريكيين هم من مؤيدي ممداني والسيد، فقد ركزت أيباك على اتهامهم بالاشتراكية والشيوعية.

وقد أعلن ذلك أخيرًا أيضًا الرئيس ترامب في هجومه على عبدالرحمن السيد، أي أنهم ضد أمريكا، بل خونة.

فكما نتذكر، منذ الحرب الباردة كانت الشيوعية وحتى الاشتراكية لهما توجهات عدائية ضد النظام الأمريكي ككل، بل وما هما إلا عقيدة تخريبية يجب حماية أمريكا من وجودهما أصلًا.

وأتذكر قصة أخبرني بها زميل من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، وهو أنه عند إنشاء مركز للبحوث والدراسات في بداية الخمسينيات، كان الاسم المقترح والمنطقي هو مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، وبما أن في اللغة الإنجليزية يقترب الاسم «اجتماعي» أو «social» من لفظ «socialist» أو اشتراكي.

فقد اقترح البعض تجنب لفظ «اجتماعي» هذا أو «social» لتجنب الخلط، وتم تسمية المركز بأنه للعلوم والبحوث السلوكية أو Be-havioral . إلى هذا الحد كان يتم دمج أي توجه اجتماعي أو انتقاد الفروق الاجتماعية بأنه جزء لا يتجزأ من الهجوم الشيوعي ضد النظام الرأسمالي الأمريكي الذي يجب حمايته.

وهكذا تقوم أيباك بدفع ملايين الدولارات للعودة إلى الوراء حتى تتمكن من إلصاق تهمة الخيانة وعدم الأمريكية بهؤلاء السياسيين مثل ممداني وعبدالرحمن السيد، بعد أن رأت أن دعوتهما لعدم إرسال أموال دافعي الضرائب لمساعدة إسرائيل العدوانية والتوسعية تلقى رواجًا بين عدد متزايد من الأمريكيين، حتى بين شباب اليهود منهم.

في هذه المعركة التي تخصنا رغم بُعد المسافة، لا يجب أن نترك هؤلاء السياسيين الشباب بمفردهم أمام ضلال اللوبي الصهيوني وأمواله، بل ندعم قضيتهم لأنها قضيتنا؟

○ أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

الدينار الذي نعطيه.. إلى أين يصل؟

بقلم:
نبيلة رجب ○

جاءتني قبل عامين وأنا أهمّ للخروج، تطلب راتبين مقدّما. قالتها واقفة عند باب المطبخ بصوت خافت. وذهب ظنّي إلى دَين تراكم عليها أو بيت يحتاج سقفا. راتبان مقدّماً مبلغ ثقيل على امرأة تعيش على راتب شهري، ولها في آخر كل شهر أفواه تنتظر بعيدا.

سألتها عمّا جرى. كانت تحدثني بالإنجليزية المخلوطة بالبحريني، فأخبرتني أنّ التايفون ضرب المنطقة التي تسكن فيها وأنّ هناك خسائر. ثم صمتت طويلاً حتى ظننت أنّ الخبر أثقل ممّا احتملت. سألتها عن بيتها وعن أهلها، فطمأنتني عنهم جميعا، ثم قالت إنّ الراتبين لأناس من أهل بلدها خرجوا من بيوتهم وتركوا خلفهم ما جمعوه طيلة العمر.

أعطيتُها ما طلبت، وظهر عليها من الفرح ما هو أكبر من المبلغ الذي خرج من يدي. ثم مضت إلى شغلها. يُقال إنّ أصدق العطاء ما يخرج من صلب حاجة صاحبه، وتمرّ هذه العبارة مرور المسلّمات حتى تقف امرأة تعرف قيمة كل دينار يصل إليها وتجد في نفسها متّسعا لحاجة سواها. وقد اتّضح لي يومها الفرق بين من يتصدّق بما فضل عنه ومن يقتسم ما عنده.

وما ظننته يومها حالة فردية أوسع من ذلك بكثير. فبعد إعصار هايان الذي ضرب الفلبين قبل نحو 13 عاماً قدّرت دراسة الزيادة في التحويلات التي أرسلها الفلبينيون العاملون في الخارج إلى أهلهم بنحو 537 مليون دولار مقارنة بما قبله. مال يخرج من رواتب شهرية معلومة المقدار، ويصل إلى بيوت بأسمائها قبل أن تصل قوافل الإغاثة. ولم يكن في يدي يومها ما أعرف به إن كان الراتبان بلغا أهل بلدها.

وما يفعله أولئك من بعيد يحدث هنا أيضاً وأقرب، من يد إلى يد. رسالة تخرج من مجموعة واحدة عن مريض ينتظر متبرّعاً بالدم من فصيلة نادرة، فتقطع البحرين كلها في أقلّ من ساعة، ويقف في بنك الدم أناس ما سمعوا باسمه قبل ذلك الصباح. وتخرج مثلها رسالة عن مبلغ ناقص لإتمام عملية، ومعها رقم حساب.

أتحفّظ على هذه الثانية، ولستُ وحدي؛ فالمال الذي يلبّي نداءً كهذا يسلك طريقين. الأول طريق معروف تسير فيه الجمعية الخيرية منذ يوم تأسيسها: تصدر إيصالات مرقّمة باسمها ورقم ترخيصها لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وتودع ما يصلها في حساب مصرفي محدّد أوّلاً بأوّل قبل أن ترفع كشفاً نهائيا بما جُمع وما صُرف. أمّا الرسالة التي تحمل رقم حساب شخصي فتخرج من نيّة سليمة ربما، وتمضي بلا شيء من هذا، ولا يعرف من أرسل هل وصل إلى غرفة العمليات أم توقّف في الطريق.؟

وهذا العطاء المنظّم ليس جديداً علينا. في مدننا وقرانا جمعيات خيرية وتعاونية قائمة منذ عقود، يعرفها أهل كل منطقة، تدرس حال الأسرة وتفتح لها ملفاً وترمّم البيت الذي تسرّب سقفه. وأكثر ما تنفقه يخرج من جيوب أهل المنطقة، ديناراً ديناراً في صندوقٍ عند باب المسجد أو تحويلاً شهرياً يقتطعه موظف من راتبه.

ومن يحمل هذا كلّه؟ متطوّعون من أهل المدينة نفسها، يعرفون بيوتها ومن فيها، يجلسون مع الأسرة ويقيدون في الملفّ ما يلزم، ولا يخرج ما سمعوه إلى أحد. الستر عندهم جزء من العمل، وتبقى الأسرة في أعين جيرانها كما كانت.

لكنّ الجمعية تقف عند حدّين. الأول أن تطلب أسرة تكاليف علاج في الخارج ظنّاً أنّ ما يأتي من بعيد أجود ممّا هو قريب، فتمضي الأوراق في طريقها ولا أحد يملك أن يقول للأسرة إنّ العلاج نفسه متاح مجاناً في مستشفياتنا؛ رأي من وزارة الصحة يرافق الطلب كان يوفّر عليها هذه الرحلة ويُبقي المبلغ لمن ينتظر بعدها.

والثاني الملفّ الذي فُتح قبل سنوات وبقي كما فُتح، فأسرة خرجت من ضيقها لم تُشطب من القائمة، وأخرى دخلت فيه هذا العام لم يُفتح لها ملفّ بعد؛ ومراجعة الملفّات مرّة في العام تُنصف الاثنتين. وكلا الحدّين يستحقّ باباً في الدليل الإجرائي الذي تُعدّه وزارة التنمية الاجتماعية لتوحيد إجراءات الجمعيات من التأسيس إلى الحوكمة والجوانب المالية، وما زال قيد المناقشة مع ممثلي المنظمات الأهلية، أو في وثيقة موازية له: رأي فنّي يرافق طلبات العلاج، ومراجعة دورية للملفّات تجد مكانها الطبيعي في مبادرة التشبيك بين المنظمات الأهلية التي تُدرجها مبادرة بحريننا ضمن خططها المقبلة.

وأعرف سيدة تعمل وحدها في منطقتنا، أتّصل بها فتأتي فتأخذ ما عندنا من ملابس، ثم تفرزها وتوزّعها بيدها. لا جمعية تضمّها ولا إطار تنتسب إليه، والنظام لا يعرف عملها هذا إلا في ثوب أكبر منه: جمعية بعشرة مؤسسين، أو مؤسسة خاصة بسند رسمي ورقابة وزارية كاملة. ومثلها كثيرات، وأرجو أن يجد النظام لهنّ متّسعاً يناسب حجم ما يفعلنه، لا حجم مؤسسة.

يبقى الخير عندنا أسرع من أي إجراء، وهذه أثمن ما نملك. والذي يستحقه هذا الاندفاع أن يجد طريقاً موثّقاً يمشي فيه، فيعرف صاحب الدينار أين استقرّ ما دفعه.

وأنا إلى اليوم لا أعرف أين ذهب الراتبان، ولا إن كانا بلغا بيتاً رُفع سقفه أم توقّفا في الطريق. صاحبتهما لم تسأل ولا يعنيها أن تسأل، فقد أدّت ما عليها ومضت. لكنّ من يعطي من قلّته يستحقّ أن يُقال له أين وصل ما أعطاه. وإذا اجتمع كرم الناس مع دقّة المؤسسة، مضى الدينار الذي يخرج من جيب موظف آخر الشهر إلى بيت يعرف أهله من أين جاءهم الفرج، ويبقى أثره فيهم بعد أن ينساه صاحبه.

○ قانونية وكاتبة بحرينية
rajabnabeela@gmail.com

صور من سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية

بقلم: جمال كنج ○

ما الفرق بين مجمع أوشفيتز-بيركيناو ومشنقة الصهيونية الإسرائيلية؟ لم يكن في أوشفيتز-بيركيناو «غرفة مشاهدة» خاصة. ليس هذا الكلام من قبيل التعبير المجاز، بل هو ما أعلنه وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن غفير، أمام الكاميرا في التاسع عشر من شهر أغسطس الماضي.

لقد لوّح إيتامار بن غفير بيده مُعلنًا لمتابعيه على موقع إنستجرام عن المشنقة التي تعتزم إسرائيل استخدامها لإعدام الأسرى الفلسطينيين. وكقاتل متسلسل، ارتسمت على وجهه ابتسامة شيطانية، وهو يتباهى واصفًا لعنته الوحشية في القرن الحادي والعشرين.

لم تكن الثقافة الإسرائيلية بحاجة إلى مسرح مُكيّف لتستمتع بمشاهدة معاناة الفلسطينيين. فقد ظل الإسرائيليون سنوات يفعلون ذلك في «سينما سديروت»، حيث اعتاد سكان المستوطنات اليهودية على طول حدود غزة أن يحضروا كراسيهم ووجباتهم الخفيفة ويتجمعوا على قمم التلال لمشاهدة قصف غزة كما يشاهد الأمريكيون ألعابا نارية في الرابع من يوليو.

لقد ظلوا يشاهدون القنابل بكل حماس، ويهتفون للانفجارات الهائلة التي تضيء سماء غزة ليلاً، ويصفقون لكل عمود دخان يتصاعد من الأحياء المتفحمة بقسوة لا مثيل لها.

لم يقتصر هذا الأمر على السابع من أكتوبر من سنة 2023، بل إنه سلوك منحرف يعود إلى عام 2014، حيث تم تصوير جرائم القتل والتدمير وتطبيعها كشكل من أشكال الترفيه العام. فالسينما المكشوفة التي كانت تتطلب سابقًا كرسيًا قابلًا للطي على تلة، أصبحت الآن مسرحًا مغلقًا، يوفر للجمهور الإسرائيلي مقاعد أكثر راحة لضمان أقصى قدر من المتعة، وقد صممه وزير احتفل بعيد ميلاده الخمسين بكعكة مزينة بحبل مشنقة ورسالة تقول: «تهانينا معالي الوزير بن غفير، أحيانًا تتحقق الأحلام».

هذه هي الشماتة الصهيونية: ثقافة تحتاج إلى غرفة مشاهدة للإعدام لأنها غُرست فيها، سنوات، فكرة اعتبار موت الفلسطينيين ترفيهاً. ومن حفلات المشاهدة على قمم التلال إلى الرحلات البحرية وغرفة المشنقة، إنها نفس النزعة، بعضها يُمارس في العراء، والبعض الآخر خلف الأبواب المغلقة.

ذلك هو نتاج قانون الإعدام الذي أقره الكنيست في شهر مارس الماضي، والذي يجعل الإعدام عقوبة إلزامية للمقاتلين الذين يقاومون المستعمرين غير الشرعيين.

لكن هذا القانون لا ينطبق على العصابات اليهودية التي قتلت اثني عشر مدنياً فلسطينياً منذ بداية هذا العام وحده، وتسعة مواطنين أمريكيين منذ عام 2022. ونادراً ما يُحاكم القتلة اليهود على جرائمهم ضد الفلسطينيين أو الأمريكيين من أصل فلسطيني، إن لم يكن ذلك مستحيلاً.

لقد رفعت جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل التماساً إلى المحكمة العليا، تعتبر فيه بأن الكنيست لا يملك صلاحية سنّ قوانين تخص غير المواطنين. وحذّر وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة من «الطابع التمييزي الفعلي» لمشروع القانون، فيما وصفت ثماني حكومات ذات أغلبية مسلمة مشروع القانون بأنه جزء من نظام «يرسّخ الفصل العنصري».

لا تُبنى المشانق بمعزل عن غيرها. تحتجز إسرائيل نحو 9200 فلسطيني، 40% منهم تقريبًا، بمن فيهم 191 قاصرًا، معتقلون إداريون، محتجزون من دون تهمة أو محاكمة.

يُختطف أطباء من غرف العمليات في المستشفيات، وطلاب ومعلمون من جامعاتهم، وأعضاء المجالس التشريعية المنتخبة من منازلهم. وفي ظل احتجاز عسكري قابل للتمديد مدة ستة أشهر، قد يختفي الفلسطيني في نظام السجون الإسرائيلي إلى أجل غير مسمى.

رهائن مدنيون تحتجزهم إسرائيل كورقة ضغط في عمليات تبادل الأسرى. قانونٌ يُطبّق حصراً على غير اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تُستثنى منه عصابات يهودية تُرهب قرى الضفة الغربية.

ومنذ شهر أكتوبر 2023، لقي ما لا يقل عن 98 رهينة فلسطينياً حتفهم أو قُتلوا، أي ما يزيد قليلاً على واحد بالمائة من إجمالي المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وقد ظهرت على معظمهم آثار تعذيب؛ ويروي معتقلون مُفرج عنهم تعرضهم للصعق بالكهرباء، وهجمات الكلاب، والاعتداء الجنسي أثناء الاستجواب.

وقد وصف خبير أممي التعذيب الإسرائيلي بأنه عقيدة دولة. وفي الواقع، كان التعذيب في سجن أبو غريب بالعراق نسخة طبق الأصل من غرف التعذيب الإسرائيلية.

إن نظاماً يسجن الناس من دون توجيه تهم إليهم أو يستخدم الإعدامات خارج نطاق القضاء لقتل النشطاء، لا يحتاج إلى تعديلات كبيرة ليبدأ بإعدامهم شنقاً.

وقد أعلن أربعة مقررين خاصين لمنظمة لأمم المتحدة، من بينهم الخبير المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء، في شهر أبريل 2026 أن قانون الإعدام «يشكل نظاماً تمييزياً» وينتهك بشكل صارخ التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

أصدرت محكمة العدل الدولية عام 2024 قرارًا يقضي بأن سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تنتهك حظر الفصل العنصري ونظام الفصل العنصري – الأبارتهايد.

وفي مقال نُشر في مجلة «أوبينيو جوريس»، أوضح أستاذ القانون الجنائي أن القانون الإسرائيلي الجديد قد يندرج ضمن تعريف نظام روما الأساسي لجريمة الأبارتهايد ضد الإنسانية، وذلك من خلال إرساء نظام مؤسسي للهيمنة من قبل جماعة عرقية على أخرى. وأشار إلى أن سابقة واضحة في جنوب إفريقيا إبان نظام الفصل العنصري – الأبارتهايد، حيث تم تطبيق عقوبة الإعدام الإجبارية على الأغلبية السوداء.

وإذا جمعنا كل هذه الأدلة، تتضح الصورة جليًا. نحن إزاء ثقافة دولة موثقة تستضيف حفلات لمدنيين يتجمعون فيها لتشجيع قصف المدنيين، والآن تُهيئ مسرحًا للمتفرجين.

نظام سجون يحتجز الآلاف من دون تهم، وهو مسؤول بالفعل عن عشرات الوفيات الموثقة أثناء الاحتجاز، يسعى الآن إلى تقنين هذا الإفلات من العقاب. نظام قضائي يُحاكم فيه شخص (غير يهودي) بموجب القانون العسكري، وآخر (يهودي) بموجب القانون المدني، قد أدى إلى فصل قضائي عنصري.

قُبل ثمانين عامًا، كانت غرف الغاز مخفية لأن حتى مصمميها النازيين أدركوا، ولو جزئيًا، أن العالم لن يتسامح مع مشاهدتها. أما وزير الأمن القومي الإسرائيلي فهو يبني غرفة قتل «بإطلالة بانورامية»، ويتباهى بذلك على إنستغرام، بجوار ثقافة على سفح التل أمضت عقودًا في حفلات مشاهدة تحتفل بجرائم الحرب، متمرّنة طوال الوقت على لعنة الوحشية التالية، وهي شماتة صهيونية في القرن الحادي والعشرين.

○ كاتب فلسطيني مقيم في الولايات المتحدة

قمة شنغهاي للتعاون والطريق إلى التعددية القطبية

بقلم:
د. نبيل العسومي

اختتمت قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» التي احتضنتها العاصمة القرغيزية بيشكيك هذه الجمهورية السوفييتية السابقة الواقعة بمنطقة آسيا الوسطى بحضور 17 من قادة الدول يتقدمهم الرئيس الروسي والرئيس الصيني ورئيس وزراء الهند والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش في ظل ظروف دولية وإقليمية صعبة ومتغيرات ومستجدات لم يشهدها العالم من قبل بسبب الصراعات والمواجهات في عديد من المناطق الساخنة واستمرار التوتر بين روسيا والغرب ومحاولات موسكو لتعزيز شراكاتها الاقتصادية والسياسية مع دول آسيا لتجاوز تداعيات العقوبات الغربية ووضع حد لمحاولات الغرب بضم بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى حلف الناتو لتأكيد فشل الغرب في عزل روسيا وفي ظل الصراع الأمريكي الإيراني وتداعياته على الاقتصاد العالمي وتأمين مصادر الطاقة وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية وتهديد سيادة الدول والعمل على تغيير الأنظمة باستخدام القوة.

وجاءت مخرجات القمة التي انعقدت في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس هذه المنظمة بمبادرة روسية صينية ومشاركة أربع دول من منطقة آسيا الوسطى وهي الجمهوريات السوفييتية السابقة كازاخستان أوزبكستان قرغيزستان وطاجيكستان في محاولة لوضع حد لنظام القطب الواحد الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون العالم وسط تزايد دعوات الدول الأعضاء إلى تعزيز التعددية والحوار تتقدمهم جمهورية الصين الشعبية حيث طرح الرئيس الصيني شيء جين بينغ خلال القمة رؤية صينية أكثر وضوحا حول انتقال العالم إلى نظام متعدد الأقطاب يراعي مصالح دول العالم أجمع حيث أكد أن تشكيل عالم متعدد الأقطاب أصبح عملية تاريخية لا رجعة فيها وأن الصين تؤيد إقامة عالم متعدد الأقطاب قائم على المساواة والنظام وأن تاريخ العالم تكتبه شعوب جميع الدول معا وأن أضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية هي الطريق الصحيح للبشرية جمعاء.

ونص بيان «بشكيك» على أهمية الحوار بين منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في العالم ورفض تعزيز أمن بعض الدول على حساب دول أخرى مع تأكيد ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو انتهاك سيادة الدول من خلال تقديم خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية.

وفي الملف الاقتصادي دعت القمة إلى تطوير الشراكات المتبادلة لما فيه منفعة الجميع لتعزيز التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية والتجارة الإلكترونية كما دعت إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز دور الدول النامية داخل صندوق النقد الدولي مع تأكيد أهمية تضافر الجهود الدولية للتصدي للتحديات الأمنية والصعوبات الاقتصادية وتسهيل حركة البضائع وتدفق رؤوس الأموال وتطوير آليات مالية مستقلة عن المنظومة الغربية. وفي الملف الأمني أكدت القمة الحاجة إلى إبرام اتفاقية لمنع سباق التسلح في الفضاء والالتزام باتفاقية حظر وتطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية وتعزيز التنسيق بين الدول لمكافحة الإرهاب والتطرف.

وفي الملف السياسي أعربت القمة عن قلقها البالغ لما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وأكدت أن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية تتمثل في حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لضمان السلام في هذه المنطقة.